

الفصل التمهيدي

مقدمة :-

أن المشكلة الإقتصادية التي تواجه الكثير من الدول النامية في رأى كثير من الإقتصاديين هي مشكلة إنخفاض حجم الإستثمارات بها، ولهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف علي مدي قدرتها علي زيادة معدلات الإستثمار، وهنا تبرز مشكلة ضالة معدلات الإدخار بالدول النامية الأمر الذي يدعو هذه الدول إلي الإعتماد علي الدول المتقدمة في الحصول علي القروض لتحقيق التنمية، وللخروج من هذه المشكلة لابد من حشد المدخرات المحلية ، ونشر الوعي المصرفي بين الجمهور حتي يتم إستقطاب هذه المدخرات إلي داخل الجهاز المصرفي لتتحول إلي أموال نشطة يتم توظيفها في تمويل المشروعات المختلفة، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة.

إذا نظرنا لموارد البنك نجد أنها أموال ذاتية ويمثلها رأس المال ، والإحتياطات أو غير ذاتية وتمثلها الودائع بأنواعها المختلفة، والقروض من المصارف الأخرى. والودائع تشكل أهم أنواع الموارد غير الذاتية ، وهي أما أن تكون ودائع جارية أو إدخارية أو إستثمارية. وتكون الودائع المصرفية جزء هام وكبير من موارد المصارف ، وتقوم في أهميتها في إرتباطها بسياسات التمويل رأس المال. فهي من حيث الأجل قد تكون ودائع تحت الطلب ، وقد تكون لأجل . ومن حيث طبيعة المودع أما ودائع للقطاع العام ، أو ودائع للقطاع الخاص ، أو الأفراد. ومن حيث النشاط أما أن تكون ودائع تجارية ، أو زراعية ، أو صناعية ، و الخ. كما أنها تتميز بالموسمية ، أو تتميز بالثبات. وعلي أي حال فإن مسؤولية المصرف تجاه مودعيه تؤثر بلاشك علي طريقة إستعمال الأموال سواء من حيث تحديد الحجم المستعمل ، أو من حيث كيفية الإستعمال. وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدي المصرف مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه ، وبالتالي أنواع إستثماراته. والمقصود بطبيعة الودائع هو أنواعها ومدي ثباتها أو تحركها وموسميتها، وتوزيعها وعدد حساباتها، ومتوسطاتها، وتوزيعاتها التكرارية، ومعدل دورانها . وكل ذلك يؤثر علي مقدرة المصرف علي منح التمويل وعلي أرباحه، ولذلك لابد من تحديد تواريخ إستحقاق سداد العمليات التمويلية الممنوحة للعملاء بشكل يمكن المصرف من مقابلة سحبات العملاء. ومقدرة المصرف علي رد الودائع تتوقف علي مقدرة العملاء علي سداد التمويل الممنوح

لهم في تاريخ إستحقاقه. وكذلك السيولة القانونية التي يجب علي المصرف الإحتفاظ بها لمقابلة سحوبات العملاء تؤثر في الموارد المتاحة للتمويل. كلما إرتفعت هذه النسبة قلت مقدرة المصرف علي منح التمويل. وكذلك تؤثر طبيعة الودائع في تحديد فترة التمويل. كلما كانت موارد المصرف تتكون من ودائع تحت الطلب لايسطيع المصرف الدخول في تمويل عمليات طويلة الأجل. وإن الهدف الأساسي من تشغيل الأموال بعد تأمين أصحاب الودائع هو الربح. وهنالك إعتقاد بأنه كلما أتجه الأصل ناحية السيولة قلت ربحيته، ولذلك لابد للمصارف أن توفق بين هذين الهدفين، هدف السيولة وهدف تحقيق الربح. والتوفيق بين هذين الهدفين يعتبر تحدياً دائماً بالنسبة للمصارف السودانية اليوم. ونسبة لإنخفاض الوعي المصرفي بين الجمهور وضعف رؤوس أموال المصارف السودانية وإزدياد الطلب علي التمويل بجميع القطاعات. لابد للمصارف من البحث عن وسيلة مناسبة تمكنها من إستقطاب موارد اضافية لمقابلة الطلب المتزايد علي التمويل وزيادة أرباحها من عائد هذا التمويل. وتشكل الأرباح من العمليات الإستثمارية نسبة عالية من جملة الأرباح المحققة بالمصارف. وكذلك من المسلم به إن المصارف لا تخاطر بأموالها في إستخدامات غير مضمونة. وتأتي مشكلة الدراسة للعمليات الممنوحة وتوفير الضمان اللازم الذي يلجأ اليه البنك في حالة تعثر العملية.

(1) أهمية البحث:-

يكتسب هذا البحث أهميته بصورة أساسية من خلال تناوله للموضوعات التالية والتي تعتبر مهمة في مجال العمل المصرفي وهي:-

- 1- تسليط الضوء علي أهم وظائف الجهاز المصرفي وهي ومنح التمويل، بجانب إستقطاب الودائع، والمعوقات التي تواجه المصارف في إستقطاب الودائع.
- 2- الربط بين مقدرة المصارف علي إستقطاب الودائع وزيادة مقدرتها علي منح مزيد من التمويل. وتأخذ الدراسة في الإعتبار حجم ونوعية الودائع، وحجم الودائع المصرفية وتركيباتها، جارية، إيداعية، إستثمارية، تؤثر في حجم ونوعية التمويل الممنوح من المصارف، فمثلاً الموارد قصيرة الأجل توظف في توظيفات قصيرة الأجل، بينما الموارد طويلة الأجل توظف في توظيفات طويلة الأجل.

- 3- الربط بين الودائع وأجل إستحقاقها بإستخدامها في منح التمويل وتقديم مقترحات عملية تمكن المصارف من منح التمويل متوسط وطويل الأجل .
- 4- تسليط الضوء علي مشكلة التعثر وتأثيره علي الأداء المالي للمصارف ، وكيفية الخروج منه بوسائل سلمية بتطبيق الأسس العلمية والعملية .

(2) مشكلة البحث :

تعرض الإقتصاد السوداني لأزمات متلاحقة، وظهرت الضغوط التضخمية ومشكلة الحرب بجنوب البلاد التي أستنزفت الموارد الإقتصادية والبشرية وأنعكست آثارها علي إرتفاع الأسعار، وتدهور المستوى المعيشي للأفراد ، وقلة الدخل وضعف الإدخار مما أدي لضعف الميل للإدخار، مما خلق فجوة في الموارد التي تستقطبها البنوك لإستخدامها في تمويل العمليات الإستثمارية المختلفة . فقد تركزت مشكلة البحث بصورة أساسية في أن ضعف الودائع بالمصارف ، أدي لضعف التمويل المقدم من تلك المصارف ، مما أدي لتعطيل المشروعات الإقتصادية والإجتماعية والتنمية المختلفة بالبلاد . حيث يتم صياغة مجموعة من الأسئلة والإثارات البحثية التي تجسد أبعاد مشكلة البحث وهي :-

1- ما هي أسباب ضعف الودائع بالمصارف ، وما هي الوسائل الكفيلة بتنميتها حتي تتمكن المصارف من تقديم التمويل للمشاريع المختلفة ؟

2- لماذا لم تتمكن المصارف التجارية من منح التمويل طويل الأجل ؟

(3) أهداف البحث :-

إن هدف البحث من خلال المشكلة المطروحة هو:-

- 1- دراسة الودائع بالمصارف وأثرها علي حجم ونوع التمويل المصرفي.
 - 2- تحديد الوسائل الكفيلة بتنمية الودائع وزيادة موارد المصارف حتي تستطيع المصارف القيام بالدور المناط بها في التمويل .
 - 3- تقديم مقترحات للمصارف حتي تتمكن من منح التمويل طويل الأجل .
 - 4- تسليط الضوء علي مشكلة التعثر وأثره علي الأداء المالي للمصارف ، والوسائل الكفيلة بعلاجه .
- ## (4) فروض البحث :-

تأسيساً علي ما تقدم يمكن وضع الافتراضات المبدئية الآتية:-

1-الفرض الأول :-

هناك علاقة بين حجم ونوع الودائع المصرفية وحجم ونوع التمويل المقدم من المصارف ، حيث أن زيادة الودائع تزيد من مقدرة المصارف علي منح مزيد من التمويل . فضعف الودائع يؤدي لضعف التمويل المقدم من المصارف .نوعية الودائع (جارية -إدخارية -إستثمارية) تؤثر في نوعية التمويل من حيث الأجل (قصير -متوسط -طويل) الأجل .

2- الفرض الثاني :-

هناك علاقة بين التسويق المصرفي وزيادة الودائع والأرباح بالمصارف التجارية .

3 - الفرض الثالث:-

عدم إنتشار الوعي المصرفي بين الجمهور وقلة إنتشار فروع المصارف بالمناطق الريفية النائية قلل من حجم الودائع بالمصارف التجارية وبالتالي أدى إلى قلة التمويل.

4-الفرض الرابع:-

يفترض البحث أن التمويل المتعثر يؤثر في حجم الأموال المتاحة للتمويل ويضعف من مقدرة المصارف علي منح مزيد من التمويل ،ويخلق مشكلة سيولة ينتج عنها عدم مقدرة المصارف علي دفع الشيكات المسحوبة عليها من عملائها .

5- الفرض الخامس:-

عدم وجود إدارات للتسويق المصرفي بمعظم المصارف السودانية، وغياب السياسات المشجعة علي الإيداع أدى إلي عدم مقدرتها علي إستقطاب الكتلة النقدية الكبيرة الموجودة خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي فقدان حصة معتبرة من الودائع التي تزيد مقدرتها علي منح التمويل .

(5) منهجية البحث:-

تنتهج الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي وتحليل المعلومات للخطط والأهداف التي تحددها المصارف ،وأجراء مسح علي خريطة الجهاز المصرفي بالسودان وتتم الدراسة المباشرة لمجتمع البحث، والذي يتكون من كل البنوك العاملة بالسودان وإستخدام العينة ،وذلك بتحليل البيانات المتوفرة عن نشاط الفروع وكل ما يؤثر علي إستقطاب الودائع والتمويل بالجهاز المصرفي . ومن أدوات الدراسة

يمكن تحليل الرأي العام للمجتمع المحلي ، وإجراء المقابلات الشخصية والإستبيان وتحليل السلاسل الزمنية ، والمعلومات المجموعة من المراجع والمجلات والدوريات الشهرية التي تصدرها بعض المصارف والتقارير السنوية للمصارف .

(6) طرق جمع البيانات

أ- الجانب النظري :- أعتد الباحث في جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالجانب النظري علي ما توفر من مصادر عربية وأجنبية ذات الصلة بالموضوع قيد البحث من كتب وبحوث ودراسات وأطروحات جامعية إضافة إلي بعض المقالات التي تم الحصول عليها من الإنترنت.

ب- الجانب التطبيقي :- أعتد الباحث في الجانب التطبيقي علي البيانات التي تم جمعها كآآتي :-

1- الحصول علي القوائم المالية والحسابات الختامية المعتمدة من قبل المراجعين القانونيين للمصارف عينة البحث .

2- الحصول علي المعلومات والبيانات من التقارير السنوية التي تصدرها المصارف وتقارير بنك السودان ، والنشرة المصرفية لإتحاد المصارف السوداني ، والمجلات والدوريات التي يصدرها إتحاد المصارف العربية وبعض المطبوعات الدورية للمصارف .

(7) مجتمع البحث:-

يتكون مجتمع البحث من كافة المصارف العاملة بالبلاد. ويتم إختيار خمسة مصارف لإجراء الدراسة الميدانية، وتحليل المؤشرات المالية من الميزانيات والتقارير السنوية لتلك المصارف .

(8) فترة البحث:-

تم جمع البيانات الخاصة بهذا البحث لمدة عشر سنوات من العام 1995م وحتى 2004م فيما يتعلق بالودائع، والتمويل، والخدمة المصرفية، والجهود التسويقية المبذولة لإستقطاب الودائع وتطويرها، وأواعها، وفحص ودراسة تركيبة الموارد لكل مصرف.

(9) هيكل البحث:-

يقع البحث في خمسة فصول :-

الفصل التمهيدي ، منهجية البحث والدراسات السابقة. الفصل الأول يشتمل علي أربعة مباحث ، المبحث الأول عن نشأة المصارف وتطورها ، المبحث الثاني عن مفهوم الودائع المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة علي إستقطابها ونموها بالجهاز المصرفي .

المبحث الثالث عن مفهوم الائتمان وأنواعه وشروطه ، المبحث الرابع والأخير يشتمل علي مفهوم التعثر بالمصارف وأسبابه وطرق علاجه، وتأثيره علي الأموال المتاحة للتمويل وخلق مشكلة سيولة بالمصارف التجارية .الفصل الثاني يشتمل علي دراسة حالة خمسة مصارف تجارية تحليل الميزانيات السنوية لهذه المصارف ودراسة الودائع وتحديد حجمها ودراسة أثرها علي حجم التمويل بتلك المصارف ، وكذلك دراسة الأرباح وملاحظة حجمها مع ازدياد الودائع والتمويل . وكذلك دراسة التمويل المتعثر وملاحظة أثره علي سيولة وحجم التمويل الممنوح بتلك المصارف.

الفصل الثالث يشتمل علي جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالودائع، والتمويل والتعثر وتحليلها ،ومناقشة الفرضيات علي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها.

الفصل الرابع:- يشتمل علي مبحثين ، المبحث الأول عن النتائج أما المبحث الثاني فهو عن التوصيات .

الدراسات السابقة

تمهيد :- قام الباحث بالإطلاع علي عدد من الدراسات والبحوث السابقة التي كتبت حول هذا الموضوع ، أو المواضيع ذات الصلة بهذا الموضوع بعد بحث في عدد من المكتبات . ومن الموضوعات والدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث وكانت تدور حول موضوعات لها صلة بهذا الموضوع ، وأختار منها الموضوعات الآتية :-
دراسة سالم -2000م (فتحة أحمد سالم ، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2000م)

عنوان الدراسة :- الانتشار المصرفي وأثره في نشر الوعي المصرفي وإستقطاب الودائع .
أهمية الدراسة :- تتمثل أهمية الدراسة في بيان إيجابيات وسلبيات الانتشار المصرفي في السودان ، وتحديد الأهداف الرئيسة لإنشاء الفروع وأثرها علي مستقبل تطور المؤسسة المصرفية بالنسبة لدور الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية التي تهدف إليها الدولة .
مشكلة الدراسة :- أن التحول الكبير الذي حدث نتيجة لزيادة عدد الفروع بالمصارف السودانية منذ العام 1990 والسنوات التالية ، وظهور نوع من اللامركزية المصرفية ونشؤ أسواق ومناطق مصرفية جديدة في بقاع السودان يطرح التساؤل ما هو الانتشار المصرفي وأنواعه ومزاياه وهل يمكن أن يساهم في نمو الجهاز المصرفي ، وهل له نتائج إيجابية أم سلبية .
أهداف الدراسة :- تهدف الدراسة إلي التعرف علي أثر الانتشار المصرفي علي تطور النظام النقدي في السودان من حيث نشر الوعي المصرفي ومدى إمكانية التعامل عن طريق المصارف في الأنشطة الإقتصادية المختلفة .
نهج الدراسة :- أتبع الباحث الإسلوب الوصفي والتحليلي للخطط والأهداف التي تحددها المصارف ، وإجراء مسح علي خريطة النشاط المصرفي في السودان .
فروض الدراسة :- * الانتشار المصرفي هدف البنك المركزي في نشر الوعي المصرفي ويتم بحث ذلك من خلال تحليل المدخرات المستقطبة بواسطة فروع البنك وزيادة العملاء . * تركز معظم الفروع داخل المدن الكبرى بالولايات المختلفة ولم تمتد إلي الريف (عدم عدالة التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي فشل الانتشار المصرفي في إستقطاب مزيد من الودائع إلي داخل * الجهاز المصرفي

أهم النتائج :- * فشل النظام المصرفي في تحقيق أهداف سياسات البنك المركزي في نشر الوعي المصرفي .
معظم الفروع تتمركز حول المدن الكبرى بالولايات ولم تمتد إلي *
الريف ، عدم عدالة التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي
أهم التوصيات :- * العمل علي حل مشاكل الجهاز المصرفي الذي
تعوقه عن القيام بالدور المطلوب
. إستحداث صيغة لحفظ الودائع داخل الجهاز المصرفي *

دراسة رحمة -2000م(يحي محمد رحمة ، ، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2000م)

عنوان الدراسة :- الديون المتعثرة في البنوك السودانية – الأجنبية
المشكلة والحلول .
أهمية الدراسة :- يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع
الحاجات التمويلية للقطاعات الإقتصادية المختلفة لمقابلة تمويل
رأس المال الثابت والعامل ، وتحتل التسهيلات الائتمانية المقام الأول
في توظيفات البنوك إلا أن عملية إسترجاع التمويل صارت تمثل
هاجساً لتلك المصارف ، وترتب عليها مجموعة من الآثار الضارة .
وتسلط هذه الدراسة الضوء علي مشكلة التعثر وأهم وسائل
معالجتها بالمصارف .

مشكلة الدراسة :- إن أكبر المشكلات التي تواجه الإقتصاد العالمي
اليوم هي أزمة
الديون المتعثرة ، في دراسة أعدها صندوق النقد الدولي في عام
1997م ، وقد أثرت هذه الديون علي أداء المصارف المالي
والإقتصاد عامة .

أهداف الدراسة :- * إلغاء الضؤ علي صيغة العمل المصرفي في
إطاره التشريعي والقانوني
التعرف علي المشكلات المتعلقة بالتمويل وما ينتج عنه من عجز *
في السداد
إيجاد حلول للتمويل المتعثر تساعد في دفع تجربة العمل المصرفي *

نهج الدراسة :- تعتمد هذه الدراسة أسلوب دراسة الحالة وجمع
المعلومات الأولية والثانوية .

فروض الدراسة :- * ضعف الضمانات ودراسات الجدوي ومنح * التمويل قبل الحصول علي الضمانات الكافية ، بجانب عدم متابعة لسداد التمويل .
إهمال التدريب في النشاطات المصرفية المختلفة *
تركيز التمويل في عدد من الأفراد بجانب نسبة كبيرة من التمويل * تذهب لغير الغرض الممنوحة من أجله
أهم النتائج :- * إستخدام التمويل لغير الغرض الذي منح من أجله . بجانب تركيزه في بعض الأفراد
قصور دراسات الجدوي وتحليل المعلومات وخطأ تقدير الضمانات . عند منح التمويل
أهم التوصيات :- * التركيز علي التحليل الإئتماني وذلك بتجميع المعلومات الإئتمانية عن العميل ، والظروف المحيطة به وتحليل المعلومات بطريقة دقيقة
وضع برامج فاعلة لمتابعة الديون المتعثرة لإستعادة أكبر جزء منها .
الإهتمام بالقوانين ذات الصلة .

دراسة بابكر 2000م- (علي يوسف بابكر ، ، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2000م)
عنوان الدراسة :- أثر الإستراتيجية القومية الشاملة علي القطاع المصرفي السوداني
أهمية الدراسة :- تنبع أهمية البحث أن الدراسات النظرية والعملية السابقة والتي تناولت أداء القطاع المصرفي السوداني قد أهملت دراسة تأثير أحد أهم موجهات الإستراتيجية القومية الشاملة والمتمثل في التوسع الأفقي للمصارف وزيادة عدد فروعها وتوكيلاتها مما أثر علي مواردها وإستخداماتها ، وأثر ذلك علي كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل .
مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة البحث في الخلل الذي أحدثه إتباع سياسات الإنتشار المصرفي في المناطق الريفية وشبه الحضرية وهي أحدي موجهات الإستراتيجية القومية الشاملة ، بغرض تجميع

أكبر قدر من الموارد وإعادة توظيفها مع هدف نشر الوعي المصرفي بين المجتمع . أن الانتشار الجغرافي قد ترك آثار سلبية علي الربحية ورأس المال .

أهداف الدراسة :- * التعرف علي الإستراتيجية القومية الشاملة كخطة طويلة المدي للجهاز ودراسة إستخدامات موارد البنك بعد تطبيقه لأحد موجهات الإستراتيجية القومية الشاملة فيما يختص بالتوسع الأفقي ، ودراسة أثر الانتشار الجغرافي علي الأداء المالي للمصارف .

منهج الدراسة :- أستخدم الباحث المنهج الوصفي والإحصائي والمنهج التحليلي .

فروض الدراسة :- * أدي الانتشار الجغرافي إلي زيادة الموارد بالمصارف .

* أثر الانتشار الجغرافي سلباً علي إستخدامات المؤسسة .

* أدي الانتشار الجغرافي إلي تدهور نسبة كفاية رأس المال .

أهم النتائج :- * التوسع في الفروع زاد من الضغط علي السيولة في وقت أتسم بالتضخم .

عدم الإهتمام بدراسات الجدوي الإقتصادية قبل فتح الفروع .

* عدم كفاية رؤوس أموال المصارف .

-:أهم التوصيات

. الإهتمام بدراسة الجدوي الإقتصادية قبل فتح الفروع

التركيز علي فتح الفروع بالمناطق الريفية التي بها مقومات*

. أساسية لعمل الفروع وبها إستقرار أمني

. تقرير القواعد الرأسمالية للبنوك التجارية *

دراسة البشير 2001م (إبراهيم فضل المولي

البشير بحث لنيل درجة الدكتوراة في الدراسات المصرفية .

(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2001م

عنوان البحث :- تقويم تجربة محفظة البنوك التجارية السودانية

. لتمويل المنتجات الزراعية

أهمية الدراسة :- إحجام المصارف الوطنية عن تمويل بعض

القطاعات الرائدة وذلك نسبة للمخاطر العالية وإرتفاع تكلفة تمويلها

، وضعف رؤوس أموال المصارف مما دفع بالبنك المركزي لإنشاء

. محفظة لتمويل تلك القطاعات

مشكلة البحث :- تكوين محفظة البنوك أدي لتجميد مبالغ كبيرة

للبنوك المساهمة مما يؤثر علي القدرة التمويلية لتلك البنوك

مستقبلاً. والمحاصيل الممولة تكلفتها عالية مما يؤثر علي تسويقها ، وتكوين المحفظة أدى إلي إرتفاع الديون المتعثرة ، وتحديد كفاءة الصيغ الإسلامية المستخدمة في التمويل .
أهداف البحث :- تأكيد أهمية الزراعة ومساهمتها في الإقتصاد القومي ، وتفعيل دور المصارف لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بتوجيه مواردها للقطاعات الهامة والإهتمام بالإستثمار . وزيادة فعالية المصارف في التمويل عن طريق المحفظة .
فروض البحث :- *عدم الإستغلال الأمثل لموارد المحفظة وضعف السداد للتمويل بالمحفظة . وتأثير المخاطر ، وإرتفاع التكلفة علي حسب مساهمة الصارف المساهمة .
منهج الدراسة :- المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي للبيانات .

أهم النتائج :- * يتكون رأس مال المحفظة من مساهمات المصارف التجارية .

المصرف المركزي هو المسئول عن التنمية من جهة سياساته المالية والنقدية .

*. مساهمة المحاصيل الزراعية المروية في الناتج القومي ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية والمحفظة لم يكن لها دور إجتماعي *

أهم التوصيات :-* يتم حل مشكلة السيولة التي تواجه القطاع المصرفي أما بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني ، أو بتيسير الإجراءات والضوابط التي تجذب الأموال إلي داخل الجهاز المصرفي . زيادة رؤوس أموال المصارف زيادة نقدية .

دراسة عبد الماجد 2002م (فاطمة عليش محمد عبد الماجد ، بحث لنيل درجة الماجستير في البنوك ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2002م)

عنوان الدراسة :- تعثر سداد المديونية وأثره علي الجهاز المصرفي السوداني .

أهمية الدراسة :- ترجع أهمية الدراسة إلي مساهمتها في كيفية الخروج من مشكلة التعثر بوسائل سلمية بغرض تطبيق الأسس العلمية والعملية .

مشكلة الدراسة :- تناولت الدراسة مشكلة كشف الأسباب الخاصة بظاهرة التعثر وآثارها وطرق علاجها .

أهداف الدراسة :- بيان وتعريف مفهوم التعثر في سداد المديونية

فحص ودراسة أسباب التعثر ، بيان أثر التعثر علي الجهاز المصرفي .

منهج الدراسة :- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي القائم علي تحليل المعلومات الأولية والثانوية .
فروض الدراسة :- * عدم ملائمة الضمانات الشخصية من الناحية المالية والأخلاقية أدي لحدوث تعثر في الجهاز المصرفي .
* القصور في عملية التحليل المالي وعدم كفاية دراسة الجدوي أدي إلي التعثر.

* عدم الخبرة الفنية وضعف الكفاءة الإدارية في كثير من المشروعات الممولة من المصارف أدي إلي تعثر وفشل تلك المشروعات .

أهم النتائج :- * ضعف وقصور الأداء وغيابه أحيانا في بعض المصارف ومشروعات العملاء .

(1) التعثر ظاهرة سلبية ألحقت خسائر كبيرة بالجهاز

المصرفي السوداني والإقتصاد بصفة خاصة .

أهم التوصيات :- * الإهتمام بتتبع مظاهر التعثر المبكر عند العميل وذلك بالتركيز علي ملاحظة الآتي :- البط والجمود في حركة الإيداع بالحساب الجاري رجوع الشيكات لعدم كفاية الرصيد ، وعدم قبول الضمانة الشخصية إلا في حالات قليلة خاصة في حالات الحساب الجديد ، عدم السماح لشخص واحد أن يضمن أكثر من عميل في وقت واحد إلا بعد سداد العملية الأولى .

دراسة بله 2003م (-نور الدين محمد سليمان بله ،

بحث لنيل درجة الماجستير في البنوك

(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2003م

عنوان الدراسة :- دور بنك السودان في تصفية المصارف وأثرها علي الجهاز المصرفي .

أهمية الدراسة :- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أن ظاهرة المخالفات والتجاوزات المصرفية تتفاوت في درجة الخطورة وقد تؤدي إلي إنهيار النظام المصرفي ، وتنعكس أثارها علي المجتمع ككل لما للجهاز المصرفي من دور في تجميع الموارد وإعادة توظيفها .

أهداف الدراسة :- تنبيه عملاء الجهاز المصرفي لأخذ التدابير الوقائية وحثهم علي معرفة سلامة الموافق المالية للمصارف قبل الدخول في أي تعامل معها .

مشكلة الدراسة :- أن هناك بعض وحدات الجهاز المصرفي قد تدهورت مواقفها المالية وأوضاعها المصرفية الأمر الذي أدى إلي عجزها عن مقابلة سحوبات العملاء النقدية ويؤدي هذا الوضع إلي إنهيار المصارف وتدخل البنك المركزي لتصفيتها الأمر الذي يترك أثراً سالباً علي المصارف والإقتصاد عامة .

منهج الدراسة :- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي في جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية .
فروض الدراسة :- * المصارف المركزية ليست ملزمة قانوناً بتعويض مودعي المصارف المصفاة ولكن تتدخل لحماية المودعين .

* من المهام الأساسية للبنك المركزي الإشراف والرقابة علي الجهاز المصرفي وأن حدوث أي أزمة مصرفية يعتبر إخفاقاً للدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي .

* ضعف دور صندوق ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين في حالة إنهيار أحد المصارف .

أهم النتائج :- * ضعف دور صندوق ضمان الودائع في تعويض المودعين بالمصارف التي تمت تصفيتها .

(2) إجحام الجمهور عن الإكتتاب في أسهم المصارف

لضعف العائد وعدم وجود ضمانات لتعويض المساهمين في حالة تصفية المصارف .

أهم التوصيات :- * الوصول إلي كيانات مصرفية كبيرة قادرة علي المنافسة العالمية وتشجيع برامج إعادة الهيكلة والدمج بين المصارف ليصبح عدد المصارف بالبلاد عشرة فقط . والإهتمام بصغار المودعين وتخصيص مصارف خاصة بهم وتقديم الدعم والرعاية من الدولة .

دراسة آدم 2004م (طارق عثمان حسن آدم ، بحث لنيل درجة

، الماجستير في البنوك

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م)

عنوان الدراسة :- قيام سوق الأوراق المالية وأثره علي أداء الجهاز المصرفي .

أهمية الدراسة :- تأتي أهمية الدراسة في أنها توضح مدى تأثير قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية سلباً علي أداء المصارف من ناحية جذب الأموال وذلك إنطلاقاً من التنوع الذي خلقه السوق وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية . مشكلة البحث :- أن التحولات الأخيرة التي مر بها الجهاز المصرفي السوداني والتي أدت إلي عدم تعامله بالأدوات المالية القديمة مع عدم اللجوء إلي ابتكار أدوات متنوعة لجذب الودائع تلائم وضعه الجديد وفي نفس الوقت تلبي طموحات المدخرين والمستثمرين من ناحية حجم الأموال والأهداف مع الأخذ في الاعتبار أن الجهاز المصرفي يعتمد أساساً في تحقيق أهدافه علي ودائع المدخرين والمستثمرين .

أهداف الدراسة :- * هل أثر سوق الخرطوم للأوراق المالية بوضعه الحالي علي أداء المصارف فيما يختص بجذب الودائع والمحافظة عليها .

* هل سوق الخرطوم للأوراق المالية أدي إلي خدمة أهداف المستثمرين من ناحية توفير أدوات مالية جذابة ومغرية ومتنوعة أكثر من البنوك .
منهج البحث :- أستخدم الباحث المنهج الوصفي وأساليب التحليل الكمي والتحليل الإحصائي .
فروض البحث :- * عدم قدرة الجهاز المصرفي السوداني علي خلق أدوات مالية مناسبة تلبي حاجات المستثمرين والمدخرين وتجذب أموالهم .

* عدم إستفادة الجهاز المصرفي السوداني من قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية
* قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية أثر سلباً علي أداء المصارف من ناحية منافسته في جذب الودائع إلي داخل الجهاز المصرفي .

أهم النتائج :- * فشل البنوك السودانية في جذب الودائع والأموال الموجودة في الإقتصاد إلي داخلها .

* لم يستفيد الجهاز المصرفي السوداني من قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية من حيث زيادة الإستثمار في الأوراق المالية وزيادة الأرباح وسرعة التداول إلي سيولة .

* لم يؤثر قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية علي ودائع المصارف .

أهم التوصيات :- علي البنوك السودانية بذل مجهود لجذب الودائع ، ومن المعلوم أن المصارف تعتمد علي ودائع العملاء بشكل أساسي .

* لابد للبنوك من خلق أدوات مالية جديدة ذات آجال متعددة حتي تناسب تطلعات العديد من المستثمرين ومحاولة معالجة أدواتها الحالية .

دراسة صبير 2004م (محمد الفاتح عثمان صبير ، ، بحث لنيل درجة الماجستير في البنوك جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004م.)

عنوان الدراسة :- صيغ التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي .
أهمية الدراسة :- تنبع أهمية هذا البحث في التركيز علي بعض صيغ التمويل الإسلامية وهل أستطاعت البنوك الإسلامية أن تقدم للعالم نموذجاً يحل محل النظام العالمي القائم علي أساس الفائدة . وأهمية وجود المصارف الإسلامية كقوة إقتصادية .
مشكلة الدراسة :- يقدم البحث أهم المشاكل والمعوقات في تطبيق الصيغ الإسلامية ، والرد علي الشكوك والشبهات التي أثرت حول صيغة المربحة خاصة أن كثير من العملاء يتعاملون بهذه الصيغة ويجهلون النواحي الفنية والإدارية لهذا التمويل .
أهداف الدراسة :- يهدف البحث إلي إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية وتعريف بعض الصيغ الإسلامية للتمويل ، كذلك بعض الصيغ الربوية ، ويقدم البديل الإسلامي لها .
منهج الدراسة :- أنتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة تطبيقية عملية ، وتحليل البيانات ، وكذلك الرجوع إلي المراجع والتقارير والدوريات لجمع المعلومات .
فروض الدراسة :-* تعتمد المصارف التقليدية في مصادر أموالها علي الودائع بنسبة كبيرة مقارنة برأسمالها لأنها هي مصارف ودائع .

*تركز المصارف الإسلامية بصورة أساسية علي صيغة التمويل بالمربحة لذا نجد أنها تمثل أعلى نسبة عند مقارنتها بالصيغ الأخرى .

*تعتمد المصارف التقليدية علي القروض في إستخدام مواردها وتفرض عليها أسعار فائدة عالية .

أهم النتائج :- * أساس المعاملات التي تقوم عليها البنوك التقليدية هي معاملات مبنية علي الربا.

*الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هي تطبيق شرع الله في المعاملات المصرفية ، كما تقوم معاملاتها علي المشاركة في الربح والخسارة .

أهم التوصيات :-* فك القيود المفروضة علي المصارف الإسلامية من البنوك المركزية ، وفتح مجالات العمل أمامها أسوة بالبنوك التقليدية .

*الوصول إلي صيغة موحدة للعمل المصرفي الإسلامي ووضع إستراتيجية موحدة تحت راية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .
* الترويج للنظام المصرفي الإسلامي وشرح خصائصه وأهدافه حتي تتم معرفته من الجميع.

دراسة محمد صالح:- 2004م(فتح الرحمن علي محمد

صالح ، بحث لنيل درجة الدكتوراة في

الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا ، 2004م)

عنوان الدراسة :- كفاءة إستخدام الموارد بقطاع الخدمات المالية وأثره علي الإقتصاد السوداني .

أهمية الدراسة :- تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها محاولة للتعرف علي كفاءة إستخدام موارد قطاع الخدمات المالية بصورة كمية ونوعية بما يسهم في إسراء أدبيات الدراسات في مجال قطاع الخدمات المالية ، وأيضاً المساعدة في توجيه السياسات المالية والمصرفية لتحقيق أهداف هذا القطاع الهام .

مشكلة الدراسة :- تتلخص مشكلة الدراسة بصورة جوهرية في أن قطاع الخدمات في السودان يتميز بضعف كفاءته فيما يتعلق بتوفير وتحريك الموارد بين قطاعات الإقتصاد المختلفة ، ولعلاج هذا الخلل لابد من إعادة هيكلة القطاع بما يتيح فرصاً أفضل لإستخدام موارده .
أهداف الدراسة :- * التعرف علي أدبيات قطاع الخدمات المالية والنظريات التي تحكم عمله .

*التعرف علي نشأة قطاع الخدمات المالية في السودان ومكوناته

*فحص الأداء المالي لقطاع الخدمات من جوانبه المختلفة الإنتاجية والإقتصادية والمالية .

* التعرف علي أطر الإتفاقية العامة لمنظمة التجارة الدولية .

منهج الدراسة :- تعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي القياسي بصورة أساسية في تقييم أداء قطاع الخدمات المالية كما تعتمد علي المنهج الوصفي التحليلي .

فروض الدراسة :- * يتميز الأداء في جوانبه المختلفة لقطاع الخدمات المالية في السودان بالقصور مما يضعف من مساهمته بفعالية في تحقيق أهدافه الأساسية .

* هناك الكثير من المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه قطاع الخدمات المالية

* إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية له آثار سلبية علي قطاع الخدمات المالية .

* أهم النتائج :- * ضعف الكفاءة الكلية للقطاع المصرفي من زاوية كفاءة رأس المال ومؤشرات السلامة المصرفية .

* صغر حجم التمصرف في الإقتصاد بصفة عامة مقارنة بالنتاج المحلي .

* ضعف مساهمة سوق التأمين في الإقتصاد الوطني .

أهم التوصيات :- العمل علي زيادة رؤوس أموال المصارف .

* العمل علي زيادة الإنتاجية في قطاع الخدمات بصفته مكوناً هاماً من مكونات الإقتصاد . خاصة تلك المتصلة بالصناعة المصرفية

دراسة الطاهر 2006م (عمر علي بابكر الطاهر ، ، بحث لنيل درجة الدكتوراة في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006م

عنوان الدراسة :- التعثر في سداد التسهيلات الإئتمانية بالمصارف السودانية .

أهمية الدراسة :- التعرف علي أهم الأسباب للتعثر بالمصارف ووسائل الوقاية والعلاج ، ووضع الحلول والتدابير لتقليل آثاره بقدر المستطاع لخدمة الجهاز المصرفي .

مشكلة البحث :- تعتبر التسهيلات الإئتمانية أهم جوانب النشاط المصرفي الذي تقوم به البنوك التجارية ، وتعثر الإئتمان له أبعاد مختلفة ودلالات خطيرة وهو يشكل عبئاً ثقيلاً علي المصارف خاصة إذا أصبحت ديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها تتمثل المشكلة في إرتفاع الديون المتعثرة بالمصارف السودانية مما يؤثر علي حجم الأموال المتاحة للتمويل ، وتقليل الأرباح .

أهداف الدراسة :- * تحديد مفهوم التسهيلات الائتمانية بصفة عامة والمتعثر بصفة خاصة وحجمها لدى المصارف .
 * التعرف علي أهم أسباب التعثر لدى المصارف .
 * توضيح كل من الأسباب المتعلقة بالبنك ، والعمل ، والبنك المركزي في التعثر والظروف الإقتصادية .
 * فروض الدراسة :- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل الموظفين وتعثر التسهيلات الائتمانية .
 * لا توجد دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة إئتمانية واضحة وتعثر التمويل .
 * لا توجد علاقة بين سوء الإدارة بالمصرف وتعثر التمويل .
 منهج الدراسة :- أتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي والميداني وتطبيقه علي عينة المصارف بالسودان .
 أهم النتائج :- * تعثر القروض بسبب التساهل في منح القروض ، وبسبب المتغيرات الإقتصادية والسياسية .
 * أدت مشكلة التعثر إلي زيادة مستمرة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نسبة لعدم كفاية أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها .
 * تراكم قضايا الديون المتعثرة أمام المحاكم .
 أهم التوصيات :- * الإهتمام بالموظفين والوقوف علي حلتهم المعيشية ومعالجة مشاكلهم حتي لا يقعوا ضحية لتلك المشاكل خاصة موظفي الإستثمار .
 * أن لا يستمر الموظف في موقعه الوظيفي لفترة أكثر عام ، أما مدير الفرع فلا يبقى لأكثر من أربعة أعوام .
 * إنشاء محافظ زراعية وصناعية لحل مشكلة التعثر .
 * عدم منح التمويل لأجهزة الدولة .

دراسة الشيخ 2007م (-سارة يونس الشيخ ، بحث لنيل درجة

الماجستير في الدراسات

المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007م

عنوان الدراسة :- مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية .
 أهمية الدراسة :- أن التنمية الإقتصادية هدف كلي تتطلع إليه كل النظم الإقتصادية بمختلف تصنيفاتها ومكوناتها بدأ بالنظام الإسلامي وإنتهاءً بالنظام الربوي . والسودان كدولة نامية لابد له من طرق هذا المجال للوقوف علي دور

النظام الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومساهمة البنوك في التمويل ، وتناولت عدة دراسات دور المصارف في التنمية الاجتماعية وتجاهلت التنمية الاقتصادية .

مشكلة الدراسة :- تتمثل مشكلة البحث في التنمية الاقتصادية في الدول النامية هل تقع علي عاتق الدولة (القطاع العام) أم علي عاتق المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية (القطاع الخاص) أم يقع علي عاتق النظامين معاً ، وأيهما أفيد في تمويل التنمية الاقتصادية القطاع العام أم الخاص .

أهداف الدراسة :- الإحاطة بفهم ومعرفة عمل المصارف الإسلامية ومساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني بإعتبارها وساطة مالية لا يمكن الإستغناء عنها .

فروض الدراسة :- * حجم التمويل المقدم بواسطة المصارف الإسلامية هو تمويل قصير الأجل لا يخدم أغراض التنمية الاقتصادية .

*نسبة مساهمة المصارف الإسلامية السودانية في تمويل الصادرات ضعيفة .

*نسبة مساهمة المصارف في تمويل الواردات أعلي من الصادرات.

منهج الدراسة :- تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التطبيقي والتحليل لدراسة الحالة للمصارف والإستعانة بالقوائم المالية والإصدارات المتخصصة .

أهم النتائج :- * للمصارف الإسلامية خاصية تنموية (المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .

*تتبع المصارف الإسلامية أدوات وصيغ متعددة في تمويل المشروعات بالمشاركة والمراوحة وغيرها .

*أهم التوصيات :- * زيادة رأس المال المدفوع للمصارف حتي تستطيع المصارف منح المزيد من التمويل لمنافسة المصارف الأجنبية .

* تأهيل الكوادر العاملة بالمصارف لرفع مستوي أدائهم لتقديم خدمة مصرفية متميزة ومتطورة .

يلاحظ أن الدراسات أعلاه لم تتناول موضوع الدراسة بطريقة مباشرة وإنما تعرضت بصورة عامة لموضوع الموارد بالمصارف

التجارية وأهميتها في التمويل ، وأيضاً مشكلة التعثر وأثرها علي الأداء المالي للمصارف ، ودور الأسواق المالية في تعبئة الموارد وإبتكار أدوات إستثمارية جديدة جاذبة للمستثمرين والمدخرين ، ودور الإنتشار المصرفي في إستقطاب الودائع ونشر الوعي المصرفي . وهي كلها موضوعات مشابهة لدراسة الباحث ، ولكنها لم تتعرض لأثر الودائع علي نوع وحجم التمويل المصرفي بالمصارف التجارية بصورة مباشرة وهوما تميزت به دراسة الباحث .